

تمثل اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية على مستوى الولايات والمقاطعات كما يلي:

- اللجنة الجهوية لأسماء المواقع الجغرافية؛
- اللجنة المقاطعية لأسماء المواقع الجغرافية.

الفصل الثاني: تعاريفات

المادة 3: في مفهوم هذا المرسوم يقصد بالعبارات التالية:

- أسماء المواقع الجغرافية: تختص بأسماء الوحدات الإقليمية (وحدات ترابية، أقسام إدارية، مناطق طبيعية.... إلخ)، أسماء المناطق السكنية (مدن، نجوع، قرى، مخيمات...) وغير سكنية (مناطق مخصصة).

وتختص كذلك بالأسماء المرتبطة بالتضاريس، بمجاري ونقط الماء وبطرق المواصلات كالشوارع والطرق.

كما يمكن أن تختص بمباني أكثر حضراً (أسماء بني تحتية ومعالم عمومية). تبحث أسماء المواقع الجغرافية في دلالات الأسماء واشتقاقها وتحولاتها وأثرها على المجتمعات.

- الأعلام: تختص بأسماء الأشخاص؛
- الأعلام الخاصة: تختص بالأسماء العلم؛
- الأعلام المشتقة: تختص بأسماء السكان المشتقة من مناطق سكناهم؛
- الأعلام المائية: تختص بفئة مرجعية من أسماء المواقع الجغرافية تتعلق بمساحة مكانية: مجاري وخط ونقط الماء والمسطحات المائية؛
- الأعلام الطرقية: تختص بفئة مرجعية من أسماء المواقع الجغرافية تتعلق بوسائل المواصلات (طرق، شوارع، ممر....)؛
- أعلام للتضاريس: تختص بفئة مرجعية من أسماء المواقع الجغرافية تتعلق بمساحات مكانية ترتبط بالتضاريس مثل: القمم، الأودية، السهول والمنحدرات.

الفصل الثالث: المهام

الوزارة الأولى للحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
تشريع التشريع
II VISA LEGISLATION

المادة 4: إن هدف اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية هو المساهمة في صيانة وتطوير الموروث الوطني بصفة منسجمة في مجال أسماء الأعلام والمواقع وتتلخص مهامها على الخصوص في:

- تنسيق عمل المصالح العمومية المنبثقة أو الجامعية لأسماء المواقع الجغرافية؛
- توحيد نشاطات لجان دراسات أسماء المواقع الجغرافية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي؛
- السهر على توحيد استعمال هذه الأسماء في المنشورات والوثائق العمومية؛
- القيام بعمليات التوضيف والضبط والتنسيق أثناء إنشاء وتحيين قواعد البيانات لأسماء المواقع الجغرافية وكذلك معالجة أسماء المواقع الجغرافية الأجنبية؛
- ضمان تطوير الأعمال وتشجيع نشر وتعيم المؤلفات المرجعية في مجال أسماء المواقع الجغرافية؛

- دعم نشاطات التحسيس والتكون في تقنيات أسماء المواقع الجغرافية;
- المساهمة في التعاون مع البلدان الأخرى وتمثيل موريتانيا في المؤسسات العربية والإفريقية والدولية المعنية بأسماء المواقع الجغرافية;
- إعداد مشاريع توصيات ونصوص تشريعية وتنظيمية لها علاقة بأهدافها.

الفصل الرابع: الصلاحيات

المادة 5: تمارس اللجنة صلاحياتها الحصرية في مجال أسماء الوحدات الإقليمية والمواقع الجغرافية الطبيعية (البحيرات والتضاريس والخلجان ومجاري المياه) والاصطناعية (السدود والجسور.... إلخ).

تكون سلطة اللجنة حصرية أيضاً عندما لا تنص النظم بشكل صريح على آلية أخرى تقوم بدور التسمية.

المادة 6: تكون صلاحيات اللجنة مشتركة في المجالات التي تتقاسم فيها صلاحية مع هيئات من الإدارة العمومية:

- في حالة وجود تشريع ينص صراحة على صلاحية لهيئة معنية بهذا المعنى، مثل الاختصاصات المشتركة مع المجموعات الإقليمية والوزارة الوصية عليها في مجال أسماء الطرق والشوارع؛
- في حالة كون هذه الصلاحية لم تمنح بشكل واضح، مثل الوحدات التي تم إطلاق اسم عليها سابقاً؛ في كلتا الحالتين حيث تتقاسم اللجنة الاختصاص وتتفاوت بصلاحية ترسيم الأسماء طبقاً لمعايير اختيار وقواعد الكتابة المعتمدة.

المادة 7: الترسيم هو القرار الذي بموجبه تمنح الصفة الرسمية لأسماء المواقع الجغرافية.

المادة 8: تنشر اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية، على الأقل مرة في السنة، قائمة بالأسماء المعتمدة في الجريدة الرسمية.

المادة 9: العبارة (اسم معتمد) تضم الأسماء التي لم يتم اختيارها من قبل اللجنة (حالة اختصاص حصري من هيئة أخرى) ولكن رأت اللجنة من المناسب إدراج الأسماء المعتمدة في القائمة الرسمية.

عندما تنشر اللجنة أسماء موقع جغرافية تدخل جزئياً أو لا تدخل في مجال اختصاصها، يمكن أن تقوم بالتصحيح الإملائي في حالة تقديرها لوجود خطأ مطبعي شرط أن لا يؤدي ذلك إلى نزاع مع الهيئة المعنية.

المادة 10: كما يمكن أن تبدي اللجنة رأياً موافقاً أو معارضًا لمكان إسم الموقع الجغرافي من أجل التعبير عن اختياره.

المادة 11: يصبح استخدام الأسماء المختارة أو المعتمدة إجبارياً بعد نشرها، وخاصة في ما يتعلق بـ:

- كتب التعليم والتكوين أو البحث المنشورة في موريتانيا والمصادق عليها من طرف الوزارة المكلفة بالتهذيب؛
- كل استخدام عمومي آخر.

المادة 12: تقوم اللجنة بنشر وتحيين دليل لأسماء المواقع الجغرافية لكل وحدة ترابية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

يتم تجميع هذه الدلائل تحت عنوان الدلائل الجغرافية لموريتانيا.

المادة 13: تنشر اللجنة دليل مرشد عام بعنوان (مبادئ وتجيئات أسماء المواقع الجغرافية في موريتانيا) مصادق عليه بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالوصاية، يؤمن الإطار التنظيمي لضبط أسماء المواقع الجغرافية على المستوى الوطني.

تكلف مختلف السلطات المختصة في هذا المجال بتطبيق هذه المبادئ والتجيئات.

المادة 14: تمثل اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية موريتانيا في الهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة، وخاصة مجموعة خبراء الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية وأقسامه العربية والفرنكوفونية.

المادة 15: من أجل ضبط توحيد أسماء المواقع الجغرافية، يجب الاعتماد على المبادئ الأساسية للأسماء التي من بينها على وجه الخصوص:

- احترام الاستعمال اللائق؛
- وحدة أسم المحل؛
- مراعاة، قدر الإمكان، إرادة السكان المعنيين؛
- عدم ترجمة أسماء العلم؛
- احترام مصادر الإحياء.

المادة 16: إن مصادر الإحياء الموصى بها لاختيار الأسماء الجغرافية هي:

- المصادر التاريخية والثقافية للمحيط؛
- المصادر الجغرافية للمحيط؛
- مصادر التراث الوطني والم المحلي؛
- المعالم التذكارية؛
- أسماء الأشخاص.

إن الممارسات المحظورة في إطلاق أسماء المواقع الجغرافية هي:

- أسماء مبتذلة ومبيبة للخلافات؛
- أسماء تافهة مستعملة للسخرية؛
- أسماء رقمية أو حرفية أو أبجدية؛
- استعمال لواحق حرفية.

المادة 17: إن التسيير الفعال لقائمة أسماء المواقع الجغرافية يرتكز على تطبيق منسق لخمس مراحل كل منها تدور وفق منهجية خاصة ولكنها تساهم في الهدف العام الذي هو ضبط أسماء المواقع وهذه المراحل هي:

- جرد المعلومات؛
- معالجة المعلومات؛
- الترسيم؛
- النشر؛
- مراقبة الأسماء الجغرافية.

المادة 18: تقوم اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية بجerd يتضمن اختيار الأسماء وتحديد مواقعها الجغرافية عند الحاجة، تتكون هذه المرحلة من تحقيقات تجرى مع السكان المحليين وكذلك عبر البحث في الوثائق، قد تظهر نتائج هذا الجرد تناقضات أو تشابهات أو أخطاء.

المادة 19: يجب أن تخضع كافة الأسماء التي تم جردتها للمعالجة. تعتمد هذه المعالجة على تطبيق القواعد والمبادئ المقررة لاختيار وكتابة أسماء المواقع الجغرافية.

المادة 20: ستعرض أسماء المواقع الجغرافية المتحصل عليها بعد الجرد والمعالجة على اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية لاعتمادها.

يمكن للجنة اتخاذ قرارات على النحو التالي:

- إسناد أسماء الوحدات حديثة النشأة؛
- المصادقة على أسماء المواقع الجغرافية المتعارف عليها أو على اختيار اسم الموقع من عدة أسماء تطلق على نفس المكان؛
- تصحيح أو تغيير أسماء مصادق عليها في السابق؛
- اعتماد اختيار أسماء موقع جغرافية حددتها سلطات مختصة ومطابقة لمعايير اللجنة.

المادة 21: يتمثل ترسيم موقع جغرافية في التأكيد من مطابقتها لنظم ومعايير أسماء المواقع الجغرافية المحددة في هذا المرسوم.

تنشر قرارات اللجنة في الجريدة الرسمية بعد مصادقة سلطة الوصاية.

يتم ترسيم اسم المواقع الجغرافية بالمصادقة عليها ونشرها.

المادة 22: تقوم اللجنة بنشر واسع للأسماء التي تم ترسيمها.

المادة 23: المراقبة هي مجلـم العمليات التي تتأكد اللجنة من خلالها أن قراراتها قد تم احترامها من طرف مستخدمي أسماء المواقع الجغرافية.

تحدد أساليب وطرق هذه المراقبة بمقرر من الوزير الوصي.

الفصل الخامس: التشكيلاة

المادة 24: تكون اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية، علاوة على رئيسها، من ممثلين عن المصالح المنشئة أو المستخدمة لأسماء المواقع الجغرافية:

- المدير المكلف بالخرائط والمعلومات الجغرافية بالوزارة المكلفة بالاستصلاح الترابي؛
- المدير المكلف بالاستصلاح الترابي بالوزارة المكلفة بالاستصلاح الترابي؛
- المدير المكلف بالتراث الثقافي بالوزارة المكلفة بالثقافة؛
- المندوب العام للوثائق الوطنية؛
- المدير المكلف بالتنمية والتخطيط والتنظيم الحضري بالوزارة المكلفة بالاستصلاح الترابي؛
- ممثل عن الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة؛
- ممثل عن الأركان العامة للجيوش؛
- ممثل عن قيادة أركان الدرك الوطني؛
- مثل عن المعهد الموريتاني للبحث والتكوين في مجال التراث والثقافة؛
- ممثل عن الوكالة الموريتانية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية؛
- ممثل عن الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي؛
- ممثل عن جامعة نواكشوط؛
- ممثل عن رابطة العمد الموريتانيين؛
- ممثل عن المديرية العامة المكلفة بالمجموعات المحلية؛
- ممثل عن المديرية العامة المكلفة بالإدارة الإقليمية.

المادة 25: تضم اللجنة الجهوية لأسماء المواقع الجغرافية:

الوزارة الأمانة العامة للحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
قائمة التشريع
II VISA LEGISLATION

■ الوالي، رئيسا
الأعضاء:

- عمدة البلدية (عاصمة الولاية)؛
- المندوب الجهوبي لوزارة الإسكان والعمaran والاستصلاح الترابي؛
- رئيس المصلحة الجهوية للحالة المدنية؛
- رئيس المصلحة الجهوية للثقافة؛
- قائد كتيبة الدرك؛
- شخصيتين مرجعيتين يتم تعينهما بمقرر صادر عن الوالي.

المادة 26: تضم لجنة المقاطعة لأسماء المواقع الجغرافية:

- الحاكم، رئيسا.

الأعضاء:

- عمدة البلدية (عاصمة المقاطعة)؛
- رئيس مصلحة الحالة المدنية؛
- رئيس فرقه الدرك؛
- شخصيتين مرجعيتين يتم تعيينهما بمقرر صادر عن الحاكم.

المادة 27: رئيس اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية هو شخصية وطنية معروفة بتجربتها وخبرتها. يتم تعيينه بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالاستصلاح الترابي لامورية مدتتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وله الحق في علاوة تمثيل وعلاوة وظيفية يتم تحديدهما بمقرر مشترك من الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالاستصلاح الترابي.

يعين أعضاء اللجنة الوطنية لامورية مدتتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة 28: رئيس اللجنة مسؤول عن تحقيق أهدافها.

يدير وينسق ويراقب جميع نشاطات اللجنة. ولهذا الغرض هو مكلف تحت سلطة الوزير المكلف بالاستصلاح الترابي بـ:

- تمثيل اللجنة؛
- الإدارة والمهام على مراعاة النظم والتعليمات؛
- ممارسة كل وظائف التسيير؛
- إعداد برنامج الأنشطة السنوية مع الميزانية السنوية والحسابات الإدارية؛
- السهر على السير المنتظم لنشاطات اللجنة؛
- يناقش الاتفاques واتفاقيات التعاون ويعرضها على الوصاية للمصادقة؛
- يسهر على احترام القوانين والنظم المعمول بها.

الفصل السادس: سير عمل اللجنة

المادة 29: تنصب اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية، من بين أمور أخرى، المجموعات المتخصصة التالية:

- المجموعة المتخصصة بالأعلام والأعلام الخاصة؛
- المجموعة المتخصصة بالأعلام المشتقة؛
- المجموعة المتخصصة بالأعلام الظرفية؛
- المجموعة المتخصصة بالأعلام المائية؛
- المجموعة المتخصصة في المناطق؛

- المجموعة المتخصصة في الأقاليم؛
- المجموعة المتخصصة بالرقمنة.

المادة 30: تخصص للجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية إعانة سنوية للتسهيل من ميزانية الدولة.
ويمكن أن تتلقى إعانات أخرى كهدايا ووصايا.

المادة 31: سيحدد مقرر من الوزير المكلف بالاستصلاح الترابي طرق سير عمل اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية.

المادة 32: تتم المصادقة على النظام الداخلي للجنة بموجب قرار صادر إثر اجتماع اللجنة الوطنية لأسماء المواقع الجغرافية في دورة عادية أو استثنائية وموافقة من الوزير المكلف بالاستصلاح الترابي.

الفصل السابع: ترتيبات نهائية

المادة 33: تلغى كافة الترتيبات السابقة والمخالفة لهذا المرسوم، الذي يلغي ويحل محل المرسوم رقم 2011 - 278 الصادر بتاريخ 09 نوفمبر 2011، القاضي بإنشاء وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لتنمية الأماكن.

المادة 34: يكلف وزير الإسكان والعمان والاستصلاح الترابي بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بنواكشوط، بتاريخ.....
08 SEPT 2023

محمد ولد إلال مسعود



وزير الإسكان والعمان والاستصلاح الترابي
سيدي أحمد ولد محمد



العنوان:

- و.أ.ن.ح
- و.أ.ع.رج
- و.أ.ع.إ.ات
- و.م
- م.ع.د
- ج.ر
- و.و

Page 8 sur 8